

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ١٠ شوال سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ١٦ حزيران سنة ١٩٨٦ م العدد ٣٤٠٤

الفرس

صفحة

- نظام رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٦ نظام معدل لنظام رسوم الانتاج المحلي ١٠٦٨
تعليمات الادارة العرفية المعدلة رقم ١ لسنة ١٩٨٦ ١٠٦٩
اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
وحكومة جمهورية اندونيسيا ١٠٧٠
تعليمات رقم ١ لعام ١٩٨٦ تعليمات مواعيد الدوام والامتحانات والمطل للدارس ١٠٧٣
قرار صادر عن وزير التكوين ١٠٧٥
اعلان صادر عن وزير العدل ١٠٧٥
تعليمات تطبيق احكام امر الدفاع رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ ١٠٧٦
امر دفاع صادر عن مراقب المطبوعات العام ١٠٧٧
تصحيح خطأ ١٠٧٧

مديرية المطابع العسكرية

هكذا من الأهل

نخس الوشبح للنفط من المملكة العربية السعودية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٦/٥/١٧
نأمر بوضع النظام الآتسي :-

نظام رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٦

نظام معدل لنظام رسوم الانتاج المحلي

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام رسوم الانتاج المحلي لسنة ١٩٨٦) ويقرأ مع النظام رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من معدلات تتخلل نظام واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (و) من المادة ٣ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

رقم البند	المنتجات	
و - ١٠/٢٧	زيت التشحيم المعدنية	
المادة ٣ - يلغى نص الفقرة «و» من جدول الرسوم الملحق بالنظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-		
الصف	وحدة الاستيفاء	الرسم المقرر
و - زيت التشحيم المعدنية	الكيلو غرام	١٥٠ فلس

١٩٨٦/٥/١٧

الحسين بن طلال

وزير الداخلية حسن الكايد	وزير دولة لشؤون البرلمانية د. سامي جوده	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير الخارجية طاهر المصري	وزير المواصلات وزير العمل والتبئية الاجتماعية بالوكالة محي الدين الحسيني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	
وزير الاشغال العامة المهندس محمود الحوامده	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخياط	ذوقان الهنداوي	
وزير الزراعة المهندس احمد دخقان	وزير التعليم العالي وزير الصحة بالوكالة د. ناصر الدين الاسد	وزير شؤون الارض المحتلة مروان دودين	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحبود
وزير السياحة د. عبيد الدحيات	وزير النقل رجائي الجاني	وزير الطاقة وزير الصناعة والتجارة د. رجائي المعشر	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحبود
	وزير التخطيط طاهر كنعان	وزير المالية د. حنا عوده	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحبود
	وزير العدل رياض الشكعة	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخياط	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحبود
	وزير النقل رجائي الجاني	وزير التعليم العالي وزير الصحة بالوكالة د. ناصر الدين الاسد	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحبود
	وزير التخطيط طاهر كنعان	وزير المالية د. حنا عوده	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحبود
	وزير العدل رياض الشكعة	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخياط	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحبود

نخس الوشبح للنفط من المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة ١٢٥ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٤
نصدر اراءنا بوضع التعليمات التالية :-

تعليمات الادارة المرفعية المعدلة

رقم ١ لسنة ١٩٨٦

صادرة بمقتضى الفقرة ٢ من المادة ١٢٥ من الدستور

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات « تعليمات الادارة المرفعية المعدلة لسنة ١٩٨٦ » وتقرأ مع تعليمات الادارة المرفعية لسنة ١٩٦٧ والمشار اليها بالتعليمات الاصلية وما طرأ عليها من تعديلات كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء بالمادة ١٧ من التعليمات الاصلية ويستعاض عنها بما يلي :-
تنفذ احكام المحاكم العسكرية باستثناء الحكم بالاعدام بعد تصديقها من الحاكم العسكري العام الذي له:

- ان يصدر الحكم كما ورد من المحكمة .
- تخفيض الحكم الى الحد الذي يراه مناسباً .
- اعادة الحكم الى المحكمة التي اصدرته مع قرار معلل بالاسباب لاعادة المحاكمة بالوصف الوارد بالقرار وللمحكمة الحق في الاصرار على قرارها السابق ، باستثناء ما يتعلق بالاختصاص ، وفي حالة الاصرار للحاكم العسكري ان يمارس الصلاحيات المنصوص عليها في الفقرتين (ا) و(ب) من هذه المادة .

١٩٨٦/٥/٢٤

الحسين بن طلال

وزير الداخلية حسن الكايد	وزير دولة لشؤون البرلمانية د. سامي جوده	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير الخارجية طاهر المصري	وزير المواصلات وزير العمل والتبئية الاجتماعية بالوكالة محي الدين الحسيني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ذوقان الهنداوي	وزير العمل والتبئية الاجتماعية المهندس خالد الحاج حسن
وزير الاشغال العامة المهندس محمود الحوامده	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخياط	وزير شؤون الارض المحتلة مروان دودين	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحبود
وزير الزراعة المهندس احمد دخقان	وزير التعليم العالي وزير الصحة بالوكالة د. ناصر الدين الاسد	وزير الطاقة وزير الصناعة والتجارة د. رجائي المعشر	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحبود
وزير السياحة د. عبيد الدحيات	وزير النقل رجائي الجاني	وزير المالية د. حنا عوده	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحبود
	وزير التخطيط طاهر كنعان	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخياط	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحبود
	وزير التعليم العالي وزير الصحة بالوكالة د. ناصر الدين الاسد	وزير المالية د. حنا عوده	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحبود
	وزير التخطيط طاهر كنعان	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخياط	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحبود
	وزير العدل رياض الشكعة	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخياط	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحبود

هذا من الأصل

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية أندونيسيا بشكلا التالي :-

اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة جمهورية أندونيسيا

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية أندونيسيا ، رغبةً في تشجيع وتسهيل تنمية التعاون التجاري والاقتصادي بين بلديهما على أساس المساواة والاحترام والمنفعة المتبادلتين قد اتفقتا على ما يلي :-

المادة ١

تبذل كلا الحكومتين قصارى جهدهما لتسهيل وتوسيع التجارة بين البلدين وفقا لبنود هذه الاتفاقية والقوانين والأنظمة المعمول بها .

المادة ٢

يبدل الطرفان المتعاقدان أقصى جهدهما لتنمية وتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين ، بما في ذلك توقيع الاتفاقيات الثنائية وبخاصة في المجالات التالية :

- | | |
|------------------------|---|
| التصدير الى اندونيسيا | كالنوسغات الصخري ، البوتاس |
| الاستيراد من اندونيسيا | المنتجات الزراعية والحرجية ، المنتجات التصنيعية والمعدنية |
- ب. تقديم الخدمات المالية لتسهيل التجارة والنقل
- ج. الصناعات
- د. السياحة
- هـ. النقل الجوي والبحري
- و. الزرارة
- ز. اليد العاملة
- ح. الثقافة

لا شيء في هذه الاتفاقية يمكن اعتباره على أنه يعيق التجارة في البضائع والسلع والخدمات التي لم تذكر في هذه المادة .

من أجل هذا الغرض ، يتخذ الطرفان المتعاقدان جميع الإجراءات الضرورية لتحقيق الأهداف التي تنص عليها هذه الاتفاقية وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها في كلا البلدين .

المادة ٣

من أجل ضمان شروط المنفعة المتبادلة اللازمة لتوسيع التجارة بين البلدين ، يمنع كل من الطرفين المتعاقدين معاملة الدولة الأكثر رعاية للبضائع الناشئة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر والمستوردة منه ، وكذلك للبضائع الناشئة في إقليمه هو والمصدرة إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

تسبل هذه المعاملة رسوم الجمارك ، والفرانشيز والرسوم ، وكذلك الإجراءات والشكليات المتعلقة بالتخليص الجمركي وترخيص الاستيراد والتصدير بما يتناسب مع القوانين والأنظمة المعمول بها في كلا البلدين .

المادة ٤

لا تنطبق شروط المادة الثالثة على ما يلي :-

- المزايا الممنوحة أو التي قد تمنح من قبل أي من الطرفين المتعاقدين للدول المجاورة بقصد تسهيل التجارة الحدودية .
- المزايا الممنوحة أو التي قد تمنح من قبل أي من الطرفين المتعاقدين لبلد ثالث بموجب اتفاقيات اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة .
- امتيازات أو مزايا اتفاقيات التجارة الإقليمية أو الدولية بين الدول النامية .
- الامتيازات أو المزايا التي منحتها المملكة الأردنية الهاشمية أو قد تمنحها في المستقبل لأي من الدول العربية .
- الامتيازات أو المزايا التي منحتها جمهورية أندونيسيا أو قد تمنحها في المستقبل لأي من دول (رابطـة دول جنوب شرقي آسيا) .

المادة ٥

يقوم الطرفان المتعاقدان ، وبما يتناسب مع أهداف ومطلوبات تنميتها الاقتصادية ، وبما يتناسب مع القوانين والأنظمة المعمول بها ، بتشجيع وتسهيل إبرام وتطبيق عقود وبرامج التعاون التجاري والمالي والاقتصادي والتقني بين المؤسسات والمنظمات المعنية في كلا البلدين وخاصة في مجالات استثمار رأس المال ، والمضاربات المشتركة ، وتبادل الخبرات ، وكذلك بتقديم كل التسهيلات الممكنة لتحقيق المشاريع ذات المصلحة المشتركة .

المادة ٦

- يقوم الطرفان المتعاقدان وبما يتناسب مع القوانين والأنظمة المعمول بها في كلا البلدين بما يلي :
- تشجيع المشاركة في المعارض التجارية والدولية المقامة في كلا البلدين .
- اقامة مراكز ومعارض تجارية مؤقتة او دائمة وكذلك تقديم كل التسهيلات اللازمة لاستيراد العينات والمواد الاعلانية .
- تسهيل زيارات الوفود التجارية وكذلك الوفود التقنية كل في بلد الطرف الآخر لأغراض التجارة وفيما يتعلق باتاقية التعاون الاقتصادي والتقني بين مؤسسات ومنظمات كلا البلدين .
- تشجيع وتعزيز إقامة اتصالات مباشرة وحماية بين رجال الأعمال ومؤسسات ومنظمات القطاعين العام والخاص في كلا البلدين .
- منح جميع التسهيلات الممكنة لرجال الأعمال والمؤسسات التجارية للقيام بالأعمال التجارية .
- تسهيل تبادل المعلومات التجارية على أساس المنفعة المتبادلة .

المادة ٧

تتم المدفوعات بين البلدين بعمله قابلة للتحويل بحرية وذلك بما يتفق مع أنظمة التحويلات الاجنبية المعمول بها في كلا البلدين .

المادة ٨

يتفق الطرفان المتعاقدان - من أجل تسهيل تطبيق هذه الاتفاقية - على التشاور فيما يتعلق بأية أمور تنشأ عن هذه الاتفاقية او تتعلق بها وذلك بإنشاء لجنة مشتركة تتكون من مندوبي الحكومتين .

تجتمع اللجنة المشتركة في جاكرتا ومبان بالثاوب بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين .

تقوم اللجنة بالمهام التالية :-

- مراقبة وتسهيل التطبيق العملي للاتفاقية الحالية وإزالة جميع المصاعب التي قد تظهر بهذا الخصوص .
- مساعدة وتسهيل تنمية التعاون التجاري والاقتصادي والتقني ، وكذلك تقديم التوصية لكلا الحكومتين لاتخاذ خطوات في هذا الشأن .
- دراسة المسائل الأخرى الناتجة من تطبيق هذه الاتفاقية .

هكذا من أجل

المادة ٩

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الذي ينم فيه تبادل مذكرات تؤكد تصديق السلطات المختصة في كلا البلدين المتعاقدين .

تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة سنتين ويتم تجديدها ضمنيا لفترات متعاقبة مدة كل منها سنة واحدة الا اذا انتهى اي من الطرفين المتعاقدين الممثل بها بتقديم اشعار قبل انتهاء المدة المذكورة بثلاثة اشهر . بعد انتهاء العمل بهذه الاتفاقية ، يستمر تطبيق جميع العهود التي أبرمت خلال فترة سريان هذه الاتفاقية ، حتى ينضم استكمالها .

حررت في جاكارتا في اليوم الثالث من شهر نيسان عام ١٩٨٦ على نسختين أصليتين باللغة الانجليزية متساويتين الحجية .

يحتفظ كل طرف بأحدى النسختين الأصليتين المتساويتين الحجية .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

زيد الرفاعي

رئيس الوزراء

عن حكومة جمهورية اندونيسيا

البروفيسور د. علي واردانا

الوزير المنسق للاشراف

الاقتصادي والمالي والصناعي والتجوي

تعليمات رقم ١ لعام ١٩٨٦

تعليمات مواعيد الدوام والامتحانات والمعدل للدارس

صادرة بمقتضى المادتين ١١٢ ، ١١٦ من قانون التربية

والتعليم رقم ١٦ لعام ١٩٦٤

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات مواعيد الدوام والامتحانات والمعدل للدارس لعام ١٩٨٦) ويعمل بها من تاريخ صدورها .

المادة ٢ - يبدأ دوام الهيئات التدريسية للعام الدراسي ١٩٨٦/١٩٨٧ صباح يوم الاثنين ١٩٨٦/٩/١ لتوزيع الحصص واعداد برنامج توزيع الدروس الاسبوعي ، وترتيب استقبال الطلبة ، وغير ذلك من استعدادات للعام الدراسي .

المادة ٣ - تبدأ امتحانات الاكمال عن العام الدراسي ١٩٨٥/١٩٨٦ صباح يوم الاربعاء ١٩٨٦/٩/٢ لكافة الطلبة المكملين باستثناء طلبة الصف الاول الثانوي الصناعي الذين تبدأ امتحانات الاكمال لهم صباح يوم الاثنين ١٩٨٦/٧/٢١ .

المادة ٤ - يبدأ دوام الطلبة للعام الدراسي ١٩٨٦/١٩٨٧ النفع التبرعات المدرسية وتسلم الكتب المدرسية ، وتسجيل المنقولين منهم ، وتعريفهم بمرافق المدرسة ، وما يهمهم من تعليمات صباح يوم السبت ١٩٨٦/٩/٦ .

المادة ٥ - يبدأ التدريس في الفصل الدراسي الاول للعام الدراسي ١٩٨٦/١٩٨٧ ، صباح يوم الاثنين ١٩٨٦/٩/٨ .

المادة ٦ - يعقد امتحان نصف الفصل الدراسي الاول في الفترة من صباح يوم الاثنين ١٩٨٦/١١/١٧ ، الى مساء يوم الاحد ١٩٨٦/١١/٢٣ .

المادة ٧ - يعقد امتحان نهاية الفصل الدراسي الاول في الفترة من صباح يوم السبت ١٩٨٧/١/٢ الى مساء يوم الاحد ١٩٨٧/١/١١ .

المادة ٨ - تبدأ عطلة نهاية الفصل الدراسي الاول صباح يوم الاثنين ١٩٨٧/١/١٢ ، وتنتهي مساء يوم الخميس ١٩٨٧/١/٢٩ .

المادة ٩ - يبدأ دوام الطلبة في الفصل الدراسي الثاني يوم السبت ١٩٨٧/١/٣١ .

المادة ١٠ - يعقد امتحان نصف الفصل الدراسي الثاني في الفترة من صباح يوم السبت ١٩٨٧/٤/٤ الى مساء يوم الخميس ١٩٨٧/٤/٩ .

المادة ١١ - يعقد امتحان نهاية الفصل الدراسي الثاني في الفترة من صباح يوم الاثنين ١٩٨٧/٥/١٨ الى مساء يوم الاحد ١٩٨٧/٥/٢٤ لطلبة الصف الثالث الثانوي والصف الثالث الاعدادي فقط . وفي الفترة من صباح يوم الاثنين ١٩٨٧/٦/١ الى مساء يوم الثلاثاء ١٩٨٧/٦/٩ لطلبة الصفوف الاخرى .

المادة ١٢ - تحدد المدارس الثانوية المهنية مواعيد بدء الامتحانات العملية فيها حسب ظروف كل مدرسة بحيث تسبق مباشرة امتحانات نهاية الفصل الدراسي .

هكذا من المأهول

المادة ١٣ - يوضع ترتيب خاص لطلبة الصفوف الابتدائية الثلاثة الاولى ينصن مواصلة دواهم خلال فترة الإختبارات واستمرار دراستهم كالمعتاد في كلا الفصلين .

المادة ١٤ - تبدأ العطلة الصيفية للطلبة صباح يوم الاربعاء ١٩٨٧/٦/١ ويستمر دوام الهيئات التدريسية حتى يتم اعداد النتائج والشهادات المدرسية .

المادة ١٥ - يبدأ دوام الهيئات التدريسية للعام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٧ صباح يوم الثلاثاء ١٩٨٧/٩/١ لتوزيع الحصص ، واعداد برنامج الدروس الاسبوعي وترتيب استقبال الطلبة وغير ذلك من استعدادات للمعلم الدراسي .

المادة ١٦ - تبدأ امتحانات الاكمال عن العام الدراسي ١٩٨٧/١٩٨٦ صباح يوم الخميس ١٩٨٧/٩/٣ لكافة الطلبة في المرحلة الانزامية ، وطلبة الصفوف الثانوية الاكاديمية والتجارية ومراكز التدريب ، باستثناء طلبة الصف الاول الثانوي المهني الصناعي والزراعي والتربوي والفندقي الذين تبدأ امتحانات الاكمال لهم صباح يوم الثلاثاء ١٩٨٧/٧/٢١ .

المادة ١٧ - يبدأ دوام الطلبة لدفع القبرعات المدرسية ، وتسليم الكتب المدرسية ، وتسجيل المنقولين منهم ، وتعريفهم بمرافق المدرسة ، وما يهمهم من تعليمات صباح يوم السبت ١٩٨٧/٩/٥ .

المادة ١٨ - يبدأ التدريس في الفصل الدراسي الاول للعام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٧ صباح يوم الاثنين ١٩٨٧/٩/٧ .

المادة ١٩ - تعطّل المدارس في الاعياد والمناسبات التالية :

١. عيد رأس السنة الهجرية .	١. محرم
٢. عيد ميلاد جلالة الملك الحسين المعظم	١١. تشرين الثاني
٣. عيد المولد النبوي الشريف	١٢. ربيع الاول
٤. عيد الاسراء والمعراج النبوي الشريف	٢٧. رجب
٥. عيد العمال .	١. ايار
٦. عيد استقلال المملكة الاردنية الهاشمية	٢٥. ايار
٧. عيد الفطر السعيد	٢٩. رمضان ولادة خمسة ايام
٨. يوم الثورة العربية الكبرى ويوم الجيش	١٠. حزيران
٩. عيد الاضحى المبارك .	٩. ذى الحجة ولادة ستة ايام
١٠. عيد جلوس جلالة الملك الحسين المعظم	١١. آب

المادة ٢٠ - بالإضافة الى ما سبق تعطّل المدارس الخاصة بها يتشلى ونص المادة ٧٢ من قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ .

المادة ٢١ - للوظفين والطلبة المسيحيين ان يعطّلوا يوماً واحداً في كل من اعيادهم الدينية التالية : -

١. اول وثاني ايام عيد الميلاد .
٢. رأس السنة الميلادية .
٣. أحد الشعانين .
٤. أحد واثنين عيد الفصح .

المادة ٢٢ - تلغى هذه التعليمات (تعليمات مواعيد الدوام والامتحانات والعطل للدارس وكلية المجتمع رقم ٢ لسنة ١٩٨٥) .

وزير التربية والتعليم
عبد الوهاب المجالي

قرار رقم ١ لسنة ١٩٨٦

صادر عن وزير التكوين

- استناداً للصلاحيات المخولة الي بموجب المادة ١٤ من نظام التكوين رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٤ اقرر ما يلي : -
- ١ - تحدد اسعار بيع الحلاوة السادة والمباه بورق نقي وزن ١٠٠ غم صافي في جميع انحاء المملكة بـ ٥٠ خبسين فلساً للمستهلك .
 - ٢ - يجب على منتجي ومستوردي الحلاوة السادة التقيد بالمواصفات التالية :

- أ. الا تزيد نسبة الرطوبة في الحلاوة المنتجة عن ٢٪
- ب. الا تزيد نسبة الطحينية في الحلاوة المنتجة عن ٤٥٪
- ج. الا تزيد نسبة السكر في الحلاوة المنتجة عن ٥٥٪

٢ - يمنع طرح اية انواع او عبوات باوزان جديدة قبل موافقة وزارة التكوين للمعبوة والسعر .

٤ - يتم الاعلان عن اسعار البيع للمستهلك على كل عبوة بشكل واضح يحول دون اي التباس او غبوض .

٥ - على المنتج وتاجر الجملة اصدار فاتورة بيع تحوي وزن العبوة وسعر البيع للمستهلك .

٦ - يعتبر هذا القرار ساري المفعول اعتباراً من ١٩٨٦/٥/٢٨ م .

٧ - كل من يخالف هذا القرار يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في النظام .

وزير التكوين

د. رجائي المعشر

اعلان

استناداً للصلاحيات المخولة الي في المادة الثالثة من نظام اطلاق القضايا والاوراق القضائية في المحاكم النظامية رقم ١٩٦٦/٢ سابقوم بتعيين لجان خاصة لدى كل من محاكم المملكة لاثلاف جميع القضايا والاعلامات التالية وذلك بعد ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين وبواسطة الاذاعة

أ. القضايا والاعلامات التي مر عليها مدة مرور الزمن ولا ينتظر وجود اية منفعة من بقائها والاحتفاظ بها .

ب. القضايا والاعلامات الجزائية المشولة بقانون المعاملات .

يرجى ممن يود استرداد ما ابرزه من وثائق او الحصول على صور مصدقة منها او عن اي اجراء او قرار في القضايا المراد اطلاقها ان يراجع المحكمة المختصة خلال هذه المدة لتبكيه من ذلك .

وزير العدل

رياض الشكعة

هكذا من أجل

تعليمات تطبيق احكام امر الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٨٦

استنادا لاحكام المادة الثانية من امر الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٨٦ ولوضع ما جاء في هذه المادة موضع التطبيق فقد تقرر اتباع التعليمات التالية : -

١. تقوم وزارة المالية برد المبالغ عن الكميات المصدر للشركات المستفيدة وفقا للمبالغ والاسس المفصلة تاليا .
٢. يتم رد المبالغ بعد ابراز ما يلي : -
- أ. ما يصدر عن طريق البحر :
- ١ - نسخة بيان جبركي مظهرة من مدير جبرك العقبة ومدير مؤسسة الموانئ او من يفوض من قبلهما بذلك .
- ٢ - مانعست الباخرة الشاحنة موقعا ومختوما من قبطان الباخرة .
- ب. ما يصدر عن طريق البر .
- ١ - نسخة بيان صادر جبركي موقع ومختوم من آخر مركز جبركي اردني .
- ٢ - كما تختم نسخة البيان المذكورة وتوقع من اول مركز جبركي للبلد المجاور .
٣. تستفيد الشركات التالية من استرداد المبالغ المبينة ازاء كل فرع بعد ابراز الوثائق المجيرة في ثانيا اعلاه .

اسم الشركة/المصنع	المنتج	المبلغ الواجب رده عن كل طن مصدر فلس دينار
شركة مناجم الفوسفات الاردنية	فوسفات اسبدة / ثنائي فوسفات الامونيا (DAP)	٣٠٠ ٠٠٠ ٨٥٠ ٠٠٠
شركة البوتاس العربية	منتجات البوتاس	٦٥٠ ٠٠١
شركة مصانع الاسمنت الاردنية	اسمنت	١٥٠ ٠٠٢
شركات ومصانع حديد البناء والتسليح	حديد تسليح	٣٥٠ ٠٠١
شركات مصانع الزجاج	الواح زجاج	٢٠ ٠٠٠
شركات مصانع الورق والكرتون الاردنية	مصنوعات ورقية	٠٠٤ ٠٠٠

٤. الشركات والمصانع المصدرة الاخرى والتي تستخدم زيت الوقود الثقيل في عملية الإنتاج فيتم تحديد مقدار المبلغ الواجب رده عن كل طن يتم تصديره بعد ان يقدم بطلب خطي الى وزارة الصناعة والتجارة حيث تحصل الطلبات للدراسة اللازمة من قبل لجنة تشكل لهذه الغاية من ممثلين عن وزارات الصناعة والتجارة والمالية والطاقة والثروة المعدنية وتعرض توصياتها على الوزراء الثلاث لاتخاذها .

٥. تطبق هذه التعليمات على الكميات المصدرة بعد تاريخ ١٩٨٦/٦/١ .

وزير الطاقة والثروة المعدنية وزير المالية وزير الصناعة والتجارة
د. هشام الخطيب د. حنا عوده د. رجائي المعشر

امر دفاع رقم ٣ لسنة ١٩٨٦

عملا بالصلاحيات المخولة اليه بمقتضى نظام مراقبة المطبوعات رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ اقرر : -
منع دخول وتداول ومصادرة الكتب التالية : -

١. الحرب الاسرائيلية الرابعة مؤلفه الدكتور اسعد عبدالرحمن .
٢. الحرب العربية الاسرائيلية مؤلفه الدكتور صلاح خالد علي .
٣. حرب أكتوبر في الاعلام العالمي مؤلفه حمدي الطاهري .
٤. الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة مؤلفه الجنرال د.ك باليت وترجمة طلال الكيالي .
٥. حرب تشرين والتسوية الامريكية تاليف طاهر عبدالحكيم .

موسى زيد الكيلاني
مراقب المطبوعات العام

١٩٨٦/٥/١٨

تصحيح خطأ

وقع خطأ مطبعي في المادة ٥٩ من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦ المنشور في عدد الجريدة الرسمية ٣٣٩٨ الصادر بتاريخ ١٧ ايار ١٩٨٦ حيث وردت في مطلع المادة المشار اليها عبارة : -
لكل نائب ان يطمعن في صحة انتخاب اي شخص عضوا في مجلس النواب - خطأ .
والمصواب هو : -
لكل ناخب ان يطمعن في صحة انتخاب اي شخص عضوا في مجلس النواب .

هكذا من المأهول